

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

الجهة التاسعة ألا يتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة .

أحدها نحو زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى مالا فإن الأول على أن أحصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل أحسن وجها والثاني على أن أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل (وأحصى كل شيء عددا) .

ومن الوهم قول بعضهم في (أحصى لما لبثوا أمدا) إنه من الأول فإن الأمد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال .

الثاني نحو زيد كاتب شاعر فإن الثاني خبر أو صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فإن الثاني صفة لا غير لأن الأول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفا بالإفراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور فيهما الجواز كما أن ذلك جائز في الصفات وعليه قول بعضهم في (فإذا هم فريقان يختصمون) إن يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية أيضا أي فإذا هم مفترقون مختصمين وأوجب الفارسي في (كونوا قردة خاسئين) كون خاسئين خبرا ثانيا لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل .

الثالث رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فإن رأى في الأول علمية وفقها مفعول ثان وفي الثاني بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فإن فسرت تركت بصيرت ف عالما مفعول ثان أو بخلفت فحال